



إعلان القاهرة بشأن اتفاقية حقوق الطفل
و الشريعة الإسلامية
القاهرة، 23 - 24 نوفمبر 2009

تحت رعاية وبحضور السيدة الفاضلة سوزان مبارك سيدة مصر الأولى، نظمت وزارة الدولة للأسرة والسكان مؤتمراً بالقاهرة احتفالاً بمرور عشرين عاماً على صدور اتفاقية حقوق الطفل وعلى إنشاء المجلس القومي للطفولة والأمومة، تحت عنوان " اتفاقية حقوق الطفل والشريعة الإسلامية " ، وذلك بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبمساهمة واسعة المدى من الشركاء، الذين بدونهم ما كان لهذا المؤتمر أن يحقق النجاح.

وقد شارك في المؤتمر ممثلو الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك من منظمات دولية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمنظمات غير الحكومية وأطفال من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

وقد أبدى كل المشاركين تقديرهم الفائق لحضور السيدة / سوزان مبارك، سيدة مصر الأولى المؤتمر وافتتاحه ، وما تعبر عنه سيادتها من رؤية ثاقبة وقيادة مثلى في نشر حقوق الطفل ، والنظر إلى الأطفال باعتبارهم أولوية على الأجندة السياسية. كما عبر المشاركون عن عميق شكرهم وتقديرهم لوزارة الدولة للأسرة والسكان بجمهورية مصر العربية على ما بذلته من جهد متميز في تنظيم هذا المؤتمر .

وأعرب المشاركون عن تقديرهم للمنهج القائم على حقوق الطفل والذي يبناه المجلس القومي للطفولة والأمومة وما حققه من تقدم في تفعيل حقوق الطفل.

وقد رأى المؤتمر أن ذكرى مرور عشرين عاماً على اتفاقية حقوق الطفل يوفر فرصة لتقييم التقدم الذي اعتمد على عقدين من الخبرة، ولتجديد التزام الدول الأعضاء في منظمة

المؤتمر الإسلامي بالاستمرار في تعزيز العمل نحو التطبيق الفعال لاتفاقية حقوق الطفل والتصدي للتحديات القائمة والمتعلقة بأعمال حقوق الطفل مع التأكيد الخاص على مساهمة مبادئ الشريعة الإسلامية في دعم أغراض وأهداف هذه الاتفاقية.

ويعكس الإعلان التالي المناقشات التي جرت أثناء المؤتمر والتوصيات الصادرة من أجل العمل على تعزيز التنفيذ الكامل للاتفاقية:

اجتمعت الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني من البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (والتي يشار إليها هنا بـ المشاركين) في القاهرة للاحتفال بالذكرى مرور عشرين عاماً على إقرار اتفاقية حقوق الطفل وتجديد التزامها بتلك الحقوق لجميع الأطفال دون تمييز، بما في ذلك التمييز على أساس النوع الاجتماعي مسترشدين، بالمصالح الفضلى للطفل، وضمن بقاء ونمو الطفل، وإشراكه مشاركة فعالة في عمليات اتخاذ القرار.

مراجعة التحفظات

سلم المشاركون بأن بعض الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي صاغت تحفظات عند التصديق على الاتفاقية كإجراء احترازي. كما أشاروا إلى أن التجربة الوطنية في تفعيل حقوق الطفل بواسطة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قد أثرت عملية تنفيذ الاتفاقية وساعدت على دفعها قدماً إلى الأمام. وشدد المشاركون على أن الخبرة المكتسبة على مدى عقدين من تنفيذ الاتفاقية أبرزت توافق وتلاقي الاتفاقية مع الشريعة الإسلامية، وضرورة مراجعة التحفظات والنظر في سحبها.

وقد رحب المشاركون بالاتجاه المتزايد نحو مراجعة وسحب التحفظات على اتفاقية حقوق الطفل الأمر الذي يعكس الطبيعة الديناميكية للشريعة الإسلامية وتبادل الخبرات الوطنية الغنية بين الدول الأعضاء، لا سيما تلك التي سحبت التحفظات على الاتفاقية أو هي في سبيلها إلى ذلك.

وقد رحب المشاركون بوجه خاص بوجهة النظر الإجماعية التي تم التعبير عنها أثناء المؤتمر ومفادها أهمية مراجعة التحفظات بغرض سحبها، بما في ذلك التحفظات ذات الطبيعة العامة، التي أعطت إنطباعاً غير دقيق بعدم التوافق بين اتفاقية حقوق الطفل والشريعة الإسلامية .

لجنة خبراء حقوق الإنسان الدائمة المستقلة - التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

رحب المشاركون بقرار إنشاء لجنة دائمة مستقلة لخبراء حقوق الإنسان كجهة رئيسية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وناشدوا جميع الدول الأعضاء في المنظمة التعجيل بهذه العملية التي سوف تعزز نشر حقوق الطفل ضمن حقوق الإنسان ككل ، وتعصد المساهمة الإيجابية للشريعة والتقاليد الإسلامية في عملية تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل

شجع المشاركون الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي صادقت على البروتوكول الاختياري عن بيع الأطفال وإستغلال الأطفال في الدعارة والأعمال الإباحية والبروتوكول الأختياري عن انخراط الأطفال فى النزاعات المسلحة على الاستمرار في تعزيز تنفيذها وفقاً لتوصيات لجنة حقوق الطفل.

وحت المشاركون سائر الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على التصديق على البروتوكولات الاختيارية دون تأخير، وهي

1. بيع الأطفال وإستغلال الأطفال فى الدعارة والأعمال الإباحية.
2. انخراط الأطفال فى النزاعات المسلحة.

مقترح: إعداد بروتوكول اختياري ثالث

رحب المشاركون بما أبداه العديد من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من تأييد لتعزيز اختصاص مجموعة العمل الموسعة والتابعة لمجلس حقوق الإنسان، حتى تسير قدماً نحو صياغة بروتوكول اختياري جديد لاتفاقية حقوق الطفل بغرض توفير آلية اتصال/شكاوى وتشجيع الدول الأعضاء والمجتمع المدني على المشاركة الفعالة فيها. ويجب أن يعتمد ذلك على الخبرات الإيجابية داخل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال إتاحة التمثيل الفعال للأطفال وسبل الانتصاف الملائمة على المستوى الوطني.

تعزيز الالتزام بالاتفاقية

أوصى المشاركون بأن تعطي الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي أولوية فائقة على أجدتها السياسية لتنفيذ حقوق الطفل، وأن تنشئ - استناداً إلى الخبرات الوطنية الإيجابية للدول الأعضاء - هيئة وطنية ذات اختصاص واضح وقوي وتتوافر لها الموارد المالية والبشرية اللازمة لضمان تنسيق تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل والتقييم المنتظم للتقدم في ذلك.

ويوصى المشاركون بأن تقوم الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي بإعداد وتنفيذ القوانين والبرامج حول حقوق الأطفال بالتشاور الوثيق مع البرلمانين والقيادات التقليدية والدينية وغيرها من القيادات على المستويين الوطني أو المحلي.

أوصى المشاركون بأن تقوم الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي بتشجيع الشراكة الفعالة مع المجتمع المدني - وعلى وجه الخصوص المنظمات غير الحكومية - ودعم مشاركتها النشطة في إعداد وتنفيذ وتقييم آثار التشريعات والسياسات والبرامج ذات الصلة بالأطفال.

- توفير موارد كافية للأطفال

يحث المشاركون الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي على توفير الموارد البشرية والمالية لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك تنفيذ القوانين والسياسات. كما يوصي المشاركون بأن تقوم الدول الأعضاء بالمنظمة بإيراز حجم الإنفاق على حقوق الطفل في موازنتها الوطنية.

- جمع وتحليل ونشر البيانات

يحث المشاركون الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي على توفير أدوات فعالة لجمع وتحليل ونشر البيانات حول تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل مفصلة وفق العمر والنوع الاجتماعي والموقع الجغرافي (حضر/ريف) والعوامل الأخرى الملائمة؛ واستخدام تلك البيانات في إعداد وتنفيذ والمراجعة المنتظمة لقوانينها وسياساتها وبرامجها وتحديد حالات تعرض الأطفال للمخاطر ومنع التمييز والتغلب على التفاوتات.

- الدمج الاجتماعي للأطفال ومكافحة الفقر

عبر المشاركون عن عميق قلقهم إزاء الفقر وآثاره السلبية على تفعيل حقوق الطفل؛ ويحث المشاركون الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي على استهداف مكافحة فقر الأطفال وضمان حصول جميع الأطفال، على الخدمات الاجتماعية الأساسية بالجودة المطلوبة، وعلى الاستثمار في الأطفال باعتبارهم أولوية فائقة في استراتيجياتها لتخفيف حدة الفقر، وخاصة في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية، وحتى يمكن تحقيق الأهداف التنموية للألفية لتخفيف الفقر بحلول عام 2015.

- التعاون الدولي

يوصي المشاركون الدول، التي يسمح وضعها بذلك، بأن تقدم عوناً فنياً ومالياً للدول الأخرى في مجال تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وذلك في إطار اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف مع الأخذ في الاعتبار الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل بشأن كل دولة على حدة.

ويناشد المشاركون الدول الأعضاء بالأمم المتحدة تقديم موارد مالية وبشرية إضافية حتى تتمكن لجنة حقوق الطفل وغيرها من اللجان التعاهدية من الوفاء بمهامها ويناشدون منظمة المؤتمر الإسلامي - الأمانة العامة والدول الأعضاء - تعزيز تعاونها مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في هذا الصدد.

توصيات محددة:

مشاركة الأطفال

عقد أربعون طفلاً منتمون إلى عشرة دول اجتماعاً لهم في الفترة من 21 إلى 22 نوفمبر قبيل المؤتمر، وشاركوا بنفس القدر في كل جلسة من جلسات المؤتمر يومي 23 إلى و 24 نوفمبر.

أكد المشاركون على أهمية تشجيع ودعم مشاركة الأطفال في عمليات اتخاذ القرار. وقد أبدوا تقديرهم الخاص لمداخلات الأطفال أثناء المؤتمر وما قدموه من توصيات كانوا قد أعدها خلال اجتماعهم التحضيري الذي استمر لمدة يومين.

وقد أوصى المشاركون بقوة أن تقدم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي للأطفال فرصاً حقيقية للتعبير عن وجهات نظرهم والمشاركة في عملية إعداد وتنفيذ القوانين والسياسات والبرامج التي تؤثر على حياتهم. وأن تدرس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي لم تقم بذلك بعد، موضوع إنشاء برلمانات للأطفال وأن تضمن متابعة ملائمة لتوصياتها.

كما يوصي المشاركون بأن تقوم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بتشجيع ودعم المشاركة النشطة للأطفال داخل الأسرة وفي المدارس والمؤسسات مع الأخذ في الاعتبار التعليق العام للجنة حقوق الطفل على المادة 12 من الاتفاقية.

حماية الطفل من التمييز

جدد المشاركون التزامهم بضمان تنفيذ حقوق جميع الأطفال دون أي شكل من أشكال التمييز.

التزم المشاركون بأن يولوا اهتماماً خاصاً حيال تنفيذ حقوق الفتيات، بما في ذلك حصولهن على حقوقهن في التعليم والقضاء على زواج الأطفال وغير ذلك من الممارسات التقليدية الضارة.

يحث المشاركون البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على اتخاذ التدابير التشريعية، والإدارية والاجتماعية لدعم حقوق الأطفال المولودين خارج العلاقة الزوجية بدون أي تمييز. ويجب أن تشمل هذه التدابير على تسهيلات لضمان أن كلا الوالدين يدعمان الطفل وأن الأم تستفيد من الدعم المالي المتعلق بتنشئة الطفل، ووجوب ضمان حقوق الطفل في

الميراث ، واتخاذ التدابير التي من شأنها إرساء المسؤولية القانونية للأب حيال المساهمة المالية في تربية الطفل، علاوة على السماح للأب باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة من خلال المحاكم لإثبات نسب الأب البيولوجي للطفل.

أقر المشاركون أن للأطفال من ذوي الإعاقة لهم الحق في الحصول على الاهتمام الخاص والتمكين. إن دخول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيز التنفيذ يوفر الفرصة للالتزام المتجدد تجاه تفعيل حقوق الأطفال ذوي الإعاقة والعمل المشترك بين اللجنتين المنشأتين بموجب هاتين المعاهدتين.

طالب المشاركون بالعمل على

1. حماية الأطفال تحت الاحتلال وزمن الحرب ومساءلة ومحكمة كل من يخرق اتفاقية حقوق الطفل، من خلال التعرض للأطفال بالقتل أو الاعتقال والتعذيب النفسي والجسدي.
2. إستهداف تخفف الفقر باعتباره سبباً رئيسياً في المشاكل التي تواجهه الأطفال والتي تؤدي إلى حرمانهم من الحياة الطبيعية.

كما أقر المشاركون أيضاً بتعرض الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين، والمنتمين إلى الأقليات، وأطفال الشوارع والأطفال العاملين وضحايا الاستغلال الاقتصادي، بصفة خاصة، للمخاطر، وأكد المشاركون مجدداً إلتزامهم بتعزيز الحماية لهؤلاء الأطفال.

حماية الطفل ضد كافة أشكال العنف

ثمن المشاركون مشاركة وإسهامات الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال، السيدة مارتا سانتوس بايس والتي تم تعيينها مؤخراً ، وأعربوا عن التزامهم تجاه تنمية التعاون المثمر معها وتوفير الدعم الفني والمالي اللازم لها.

في ضوء الحقوق المتكافئة للطفل المتعلقة بحماية كرامة الإنسانية والسلامة البدنية، يوصي المشاركون في المؤتمر البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي باتخاذ كافة التدابير التشريعية والاجتماعية وغيرها من التدابير الملائمة الخاصة بالمتابعة الفعالة للتوصيات المضمنة في دراسة الأمين العام للأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال.

دعا المشاركون في المؤتمر البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى مراجعة وإصلاح تشريعاتها، على وجه الاستعجال، لضمان حظر جميع أشكال العنف ضد

الأطفال والربط بين إصلاح القوانين وتعزيز النظم التي تتصف بالإيجابية وعدم العنف. وللبناء على التجارب الواعدة ذات الصلة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، يجب إيلاء اهتمام خاص إزاء الوقاية من الممارسات التقليدية الضارة ومكافحتها بما في ذلك ختان الإناث، وزواج الأطفال وجرائم التي ترتكب بأسم الشرف، واستخدام الأطفال في سباقات الهجن، والإتجار فيهم، واستخدامهم في أعمال الخدمة المنزلية والأشكال الأخرى لعمالة الطفل.

وللبناء على التجارب الوطنية الإيجابية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أوصى المشاركون في المؤتمر بأن تقوم كل دولة بإنشاء نقطة اتصال عالية المستوى للتنسيق بين جميع الأعمال التي تهدف إلى الوقاية من كافة أشكال العنف ضد الأطفال ومكافحتها وتعزيز إعداد استراتيجيات وطنية تتوافر لها موارد كافية حول العنف ضد الأطفال، ومشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك الأطفال والشباب.

شجع المشاركون منظمة المؤتمر الإسلامي وبلدانها الأعضاء على تسهيل إنشاء منتدى للطفل بهدف تعزيز مساهمة الأطفال في عملية متابعة دراسة الأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال وإحاطة الأطفال بما يجري من تطورات في هذا المجال.

زواج الأطفال

دعا المشاركون في المؤتمر جميع البلدان الأعضاء إلى رفع سن الزواج إلى 18 عاماً بما يضمن صحة الموافقة على الزواج وتطبيق إجراءات التسجيل الخاصة به.

ختان الإناث

أوصى المشاركون في المؤتمر البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالخطر القانوني لكافة أشكال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث) وإطلاق حملات زيادة الوعي والمعلومات في هذا السياق، وتعزيز التعبئة الاجتماعية عبر المشاورات والتعاون الوثيق مع القيادات الدينية والتقليدية، والمنظمات غير الحكومية، والبرلمانيين لدعم إنفاذ هذا الحظر ونبذ هذه الممارسة مع توفير فرص عمل بديلة للقائمين عليها.

العقاب البدني

أوصى المؤتمر بأن تقوم البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بحظر العقاب البدني والأشكال الأخرى للعقوبات أو معاملة الأطفال التي تنطوي على القسوة والمهانة في

كافة البيئات بما في ذلك المدرسة وداخل نطاق الأسرة مع ربط إصلاح القوانين بجهود تعزيز النظم التي تتصف بالإيجابية وعدم العنف.

نظام العدالة للأحداث

يطالب المشاركون البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي باستكمال وضع نظام العدالة للأحداث على نحو يتصف بالفاعلية والكفاءة بما يضمن التنفيذ الكامل للمعايير المنصوص عليها في المادتين 37 و 40 من اتفاقية حقوق الطفل، والمعايير الدولية الأخرى ذات الصلة مع الآخذ في الحسبان التعليق العام رقم 10 الصادر عن لجنة حقوق الطفل. وفي هذا الصدد، يجب إيلاء اهتمام خاص بتحديد السن القانونية الأدنى للمسئولية الجنائية ورفعها تدريجياً.

يطالب المشاركون البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي باتخاذ التدابير الضرورية تجاه الاستجابة للأطفال المخالفين للقانون دون اللجوء إلى الإجراءات القضائية بشرط الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والضمانات القانونية، بما يشمل الخدمات المجتمعية والعدالة التصالحية (مع التتويه بإعلان ليمّا لعام 2009 حول العدالة التصالحية للأحداث).

يطالب المشاركون البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي باتخاذ التدابير التي تضمن أن جميع الأطفال المخالفين للقانون يتلقون المساعدة القانونية المجانية وغيرها من المساعدات الملائمة، وأن الحرمان من الحرية، بما في ذلك الاعتقال قبل المحاكمة، يستخدم فقط كإجراء أخير وبأسرع وقت ممكن، من خلال التنفيذ الكامل لتوصيات لجنة اتفاقية حقوق الطفل كما وردت في التعليق العام رقم 10 بخصوص تطبيق أسلوب الاعتقال قبل المحاكمة وأيضاً من خلال استحداث الأحكام المعلقة والإفراج المبكر والاستخدام الفعال لكل منهما.

يطالب المشاركون البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي باتخاذ التدابير التشريعية الرامية إلى إلغاء فرض عقوبة الإعدام بالنسبة لمرتكبي الجرائم تحت سن الثامنة عشرة وتعليق تنفيذ أحكام عقوبة الإعدام الصادرة بالفعل. علاوة على ما تقدم، يوصى بإلغاء كافة أشكال السجن مدى الحياة بالنسبة للجرائم التي يرتكبها أشخاص تحت سن 18.

يطالب المشاركون البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي باتخاذ التدابير التشريعية لضمان أن الأطفال المحرومين من حريتهم سوف يمكنهم الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية الملائمة، والأنشطة الرياضية وفرص قضاء أوقات الفراغ الأخرى، والإبقاء على الاتصال المنتظم مع الآباء والأمهات وأفراد الأسرة على أن تكفل لهم الحماية الكاملة

ضد كافة أشكال العنف بما في ذلك ما ينطوي منها على عقوبة أو معاملة غير إنسانية أو مهينة.

يطالب المشاركون البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بحماية ضحايا الجرائم والشهود عليها من الأطفال الخاضعين للإجراءات القضائية مع الوضع في الاعتبار المعايير والخطوط التوجيهية ذات الصلة والخاصة بالأمم المتحدة.

أعرب المشاركون عن عميق شكرهم وتقديرهم لجمهورية مصر العربية الممثلة في وزارة الدولة لشئون الأسرة والسكان على ما احاطتهم به من كرم الحفاوة. كما أعربوا عن العرفان لمنظمتي المؤتمر الإسلامي واليونيسف وكافة الجهات التي أسهمت في نجاح هذا المؤتمر.